World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 23 – 26 يونيو/حزيران 2025

التوزيع: عام

التاريخ: 29 مايو/أيار 2025

اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 5 من جدول الأعمال

WFP/EB.A/2025/5-A

قضايا السياسات

لاتّخاذ قرار

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

سياسة إضفاء الطابع المحلي

مشروع القرار*

يوافق المجلس على سياسة إضفاء الطابع المحلي الواردة في الوثيقة WFP/EB.A/2025/5-A.

*هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة V. Guarnieri

مساعدة المديرة التنفيذية

إدارة العمليات البرامجية

بريد إلكتروني: valerie.guarnieri@wfp.org

مقدمة

1- تهدف هذه السياسة إلى وضع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في صميم جهود برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) الرامية إلى القضاء على الجوع، وذلك إقرارا بمساهماتها بصفتها أول المستجيبين والقائمة على المعارف والخبرات المحلية في مجال العمل الإنساني والإنمائي. كما تمثل هذه السياسة تحولا نوعيا يتواءم مع الالتزامات الدولية والأولويات الوطنية وتقوم على المبادئ الإنسانية[1] وإطار الضمان العالمي في **البرنامج**.[2] وتحدد السياسة رؤية لطرق أكثر شمولا وفعالية من حيث التكلفة وكفاءة للعمل مع الشركاء الجدد والحاليين.

2- ويعرّف **البرنامج** "إضفاء الطابع المحلي" على النحو التالي:

*عملية تُحدث تحولا في طريقة تصميم العمل الإنساني والإنمائي الذي يقوم به **البرنامج** وتنفيذه وتمويله من أجل دعم أفضل للجهود المحلية القيادة التي تستجيب للاحتياجات والأولويات الفريدة للأشخاص المتضررين.*

3- وتضع السياسة نهجا منظما يعمل على تعزيز دور "الجهات الفاعلة من غير الدول" المحلية والوطنية،[3] ويُكمِّل الدعم الذي يقدمه **البرنامج** إلى الحكومات ويعزز عملية صنع القرار المشترك في مجال العمل الإنساني. وتؤكد السياسة على أهمية توفير التمويل المباشر والمرن للجهات الفاعلة المحلية، وإعلاء الأصوات المحلية وتكييف العلاقات مع الجهات الفاعلة التمكينية[4] - بما في ذلك الحكومات الوطنية، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والقطاع الخاص، والجهات الفاعلة الأخرى – لدعم الحلول ذات القيادة المحلية بشكل أفضل.

4- وفي بيئة تتسم بتزايد الاحتياجات وتقلص الموارد، يؤدي إضفاء الطابع المحلي إلى تمكين توسيع نطاق الاستجابات ذات القيادة المحلية، ودعم تحول **البرنامج** نحو نُهج أكثر فعالية من حيث التكلفة ونماذج مستدامة لتقديم الخدمات. ويتطلب هذا النهج تحسين الآليات التعاقدية والمالية التي تسهل التمويل المباشر للجهات الفاعلة المحلية والوطنية. ومن خلال تحسين الأدوات والنُهج اللازمة لتقييم النجاح المحرز وقياسه، سيدعم **البرنامج** انتقال برامجه إلى الملكية الوطنية والمحلية حيثما أمكن. ويتضمن هذا التحول النوعي إجراء مفاضلات بين المخاطر والمكاسب، ستسترشد بالتقييمات المحددة السياق والتي تركز على الأشخاص والمراعية لظروف النزاع.

السياق

5- تؤدي النزاعات والأحوال الجوية القاسية والانكماش الاقتصادي العالمي وتزايد أوجه عدم المساواة إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. ففي عام 2024، عانى 343 مليون شخص من الجوع الحاد،[5] وتعرض 44.4 مليون منهم إلى حالة طوارئ أو أسوأ من انعدام الأمن الغذائي الحاد.[6] وينظر بشكل متزايد إلى الاعتماد على معارف وخبرات أول المستجيبين المحليين على أنه أساسي لضمان تقديم الاستجابات الإنسانية في الوقت المناسب

---

[1] المبادئ الإنسانية هي الإنسانية والحياد وعدم التحيز والاستقلالية؛ انظر قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 182/46 و114/58.

[2] **البرنامج**. 2024. *إطار الضمان العالمي في **البرنامج***.

[3] يُستخدم مصطلح *الجهات الفاعلة المحلية والوطنية* على نطاق واسع للإشارة إلى كل من الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول التي تتمثل ولايتها في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، و/أو تمثيل الأشخاص المحتاجين، و/أو التي لديها معرفة وموارد محددة السياق يمكن أن تعزز كفاءة البرامج الإنسانية والإنمائية وفعاليتها واستدامتها وقابليتها للتوسع. وتتضمن الجهات الفاعلة المحلية والوطنية الجهات الفاعلة من غير الدول، مثل المنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، والمؤسسات المحلية الصغيرة النطاق، والجهات الفاعلة من الدول بما في ذلك السلطات والمؤسسات الحكومية.

[4] يشير مصطلح *الجهات الفاعلة التمكينية* إلى الجهات الفاعلة الوطنية والدولية التي تحفز الظروف التي تُمكّن وتدعم الشركاء الوطنيين والمحليين الآخرين في الاضطلاع بأدوار محورية في صنع القرار بهدف تعظيم أثرها على إجراءات السياسات وعلى مستوى النظم؛ وتشمل هذه الجهات الفاعلة الحكومات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة، والقطاع الخاص، والمنظمات الأكاديمية، والبحثية.

[5] **البرنامج**. 2024. التوقعات العالمية **للبرنامج** لعام 2025. تغطي التقديرات لعام 2024 أربعة وسبعين بلدا حيث يوجد لدى **البرنامج** حضور تشغيلي وحيث تتوفر البيانات.

[6] المرحلة 4 وما أعلى من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/الإطار المنسق، التي تشمل "انعدام الأمن الغذائي الشديد"، وفقا للنهج الموحد للإبلاغ عن مؤشرات الأمن الغذائي.

وبطريقة فعالة من حيث التكلفة وخاضعة للمساءلة وقابلة للتوسيع وأفضل استهدافا. وبغية تعزيز هذا النهج، يجب اتخاذ القرارات ووضع الحلول على مقربة من المجتمعات المحلية التي تتم خدمتها وبالتعاون معها،[7] وذلك إقرارا بالدور الحاسم الذي تؤديه المجتمعات المحلية المتضررة في تعزيز القدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي والاستدامة البيئية، والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتنمية رأس المال البشري.[8]

6- وتأكيدا لمدى إلحاح هذا التغيير، أطلق منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في مارس/آذار 2025 "إعادة ضبط العمل الإنساني"[9] لدراسة كيفية تقديم الاستجابة الفعالة للأزمات بوسائل محدودة؛ وإعادة التفكير في كيفية تنظيم العمل الإنساني؛ وتحويل السلطة بحيث تصبح أقرب إلى القادة المحليين والمجتمعات المحلية المتضررة. وتقوم هذه الأولويات على الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في عام 2016 ومن خلال الصفقة الكبرى لجعل العمل الإنساني "محليا قدر الإمكان ودوليا عند الضرورة".[10] وتتطلب هذه الأولويات جهودا متضافرة لإعادة التوازن إلى ديناميات القوى وصنع القرار[11] لضمان قيادة الأصوات المحلية للعمل.

7- ومن خلال تعزيز النُهج المنصفة والشاملة للجميع القائمة على الاحترام والثقة والتكامل، تسلط هذه السياسة الضوء على كيفية جعل جهود الاستجابة الواسعة النطاق أكثر كفاءة عبر مشاركة وقيادة محليتين أقوى. كما تركز السياسة على تحسين الوصول إلى التمويل والاستثمارات والشراكات وتبادل القدرات مع الجهات الفاعلة المحلية، ولا سيما لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية التي تقودها النساء والأشخاص ذوو الإعاقة والشباب والشعوب الأصلية واللاجئون والنازحون داخليا، إلى جانب تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة التمكينية.

النطاق

8- تتواءم هذه السياسة مع الخطة الاستراتيجية **للبرنامج**[12] وتُكمل سياساته واستراتيجياته الأخرى[13] التي تؤكد على الدور الحاسم للشراكات مع المنظمات المحلية والوطنية، مع إعطاء الأولوية لاستخدام القدرات الوطنية والمحلية القائمة. كما تبرز أطر **البرنامج** أهمية إشراك المجتمعات المحلية وملكيتها وقيادتها.

9- وفي سياق إعادة ضبط العمل الإنساني – وبالنظر إلى أن معظم عمليات **البرنامج** تُنفذ في سياقات إنسانية – سيعتمد **البرنامج** نهجا متعمدا أكثر تجاه إضفاء الطابع المحلي، من خلال تعزيز نماذج التنفيذ وتقديم الخدمات الخاصة به من خلال الشراكات المنصفة مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية.

10- وسيعمل **البرنامج**، حيثما أمكن، على تسريع وتيرة الجهود ذات القيادة المحلية من خلال تقديم المساعدة والخدمات التقنية إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، ليس كجهات وسيطة، ولكن كجهات تقود جهود الاستجابة وتمتلكها. ومن خلال القيام بذلك، سيدفع **البرنامج** قدما بتحوله من جهة تنفيذ إلى جهة تمكين، مما يهيئ الظروف المواتية لتوفير الحلول الواسعة النطاق والمستدامة والمحلية ويمهد الطريق أمام استراتيجيات الخروج المتدرجة التي تقوم على مكاسب القدرات الوطنية وتضمن المساءلة تجاه جميع الأشخاص المتضررين.

---

[7] المجلس الدولي للوكالات التطوعية. 2018. *نظرة على إضفاء الطابع المحلي: ورقة إحاطة صادرة عن المجلس الدولي للوكالات التطوعية.*

[8] Sharetrust. 2022. *التنصل من المسؤولية: اقتصادات إضفاء الطابع المحلي على المعونة الدولية.*

[9] قدّم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ "إعادة ضبط العمل الإنساني" لأول مرة في مارس/آذار 2025.

[10] اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. إضفاء الطابع المحلي (صفحة شبكية).

[11] *المرجع نفسه.*

[12] تتواءم هذه السياسة مع كل من الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 (WFP/EB.2/2021/4-A/1/Rev.2) والخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029، التي كانت لا تزال قيد الإعداد عند كتابة هذه الوثيقة.

[13] بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، سياسات **البرنامج** بشأن تعزيز القدرات القطرية (WFP/EB.A/2022/5-A)، والمساواة بين الجنسين (WFP/EB.1/2022/4-B/Rev.1)، والنقد (WFP/EB.A/2023/5-A)، والقدرة على الصمود (WFP/EB.2/2024/4-A)، وتغير المناخ (WFP/EB.2/2024/4-C)، والوجبات المدرسية (WFP/EB.2/2024/4-B)، ومشتريات الأغذية المحلية والإقليمية (WFP/EB.2/2019/4-C)، فضلا عن استراتيجية تحسين الأنماط الغذائية ومعالجة سوء التغذية للفترة 2024-2030 والتغذية من أجل الصحة، الميل الأخير في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية - الاستراتيجية العالمية **للبرنامج** للفترة 2025-2030.

11- ومع تحول **البرنامج** نحو المزيد من الجهود ذات القيادة المحلية، يتعين عليه التعامل مع نوعين مختلفين ولكن متكاملين من الشركاء، إلى جانب كيانات الأمم المتحدة الأخرى والجهات المانحة والجهات الفاعلة التمكينية الأخرى.

- *الجهات الفاعلة من غير الدول:* تحدد هذه السياسة نهج **البرنامج** إزاء تعزيز العمل مع الجهات الفاعلة من غير الدول، ولا سيما الشركاء المتعاونين المحليين والوطنيين؛[14] والمنظمات المجتمعية؛[15]ومؤسسات الأعمال المحلية (البالغة الصغر والصغيرة)، ورواد الأعمال في سلاسل الإمداد والأسواق المحلية.
- *الجهات الفاعلة من الدول:*[16] تسعى أهداف هذه السياسة إلى تكميل الدعم المستمر الذي يقدمه **البرنامج** للجهات الفاعلة من الدول وشراكاته معها على النحو المبين في السياسات الأخرى. وتعرّف سياسة تعزيز القدرات القطرية لعام 2022[17] نهج **البرنامج** تجاه دعم النظم الوطنية.[18] وتؤكد تلك السياسة على الدور المحوري للجهات الفاعلة من الدول في تلبية احتياجات السكان في ما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية، مع الإقرار أيضا بالمساهمات القيمة للجهات الفاعلة من غير الدول في عمليات صنع القرار التي تقودها الحكومات. وعلاوة على ذلك، ترتكز المشاركات مع الحكومات الوطنية على الخطط الاستراتيجية القطرية.

الاستفادة من حافظة البرنامج ومزاياه النسبية

12- تستند هذه السياسة إلى خبرة **البرنامج** الواسعة النطاق،[19] وحضوره التشغيلي، وسلسلة إمداداته القوية، وشراكاته المتينة مع الحكومات الوطنية والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية. وفي عام 2023، عمل **البرنامج** بالشراكة مع أكثر من 700 منظمة غير حكومية محلية لدعم المجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وبشكل عام، جرى تمرير 31.1 في المائة من التمويل الإنساني **للبرنامج** – 2.63 مليار دولار أمريكي – من خلال الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في عام 2023، حيث خصص 24.2 في المائة من هذا المبلغ للجهات الفاعلة من غير الدول.[20] واستُخدمت هذه الموارد في مجموعة من المجالات، بما في ذلك الاستجابة المحلية للكوارث،[21] وتعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية، والملكية المحلية،[22] والتدريب على الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين لضمان الحماية والكرامة للجميع.

13- ويدعم **البرنامج** حاليا إضفاء الطابع المحلي من خلال سلاسل الإمدادات المتينة الخاصة به وذلك عبر العمل من خلال القطاع الخاص المحلي لتقديم مجموعة من الخدمات اللوجستية، مثل النقل والتخزين والتخليص الجمركي. ويتم التعاقد على حوالي 90 في المائة من الشاحنات المخصصة لنقل مساعدات **البرنامج** من خلال القطاع التجاري المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، عندما يقوم **البرنامج** بإعادة تأهيل البنى التحتية الحيوية، فإنه ييسر الوصول إلى الأصول اللوجستية المشتركة التي يعتمد عليها المستجيبون المحليون لتعزيز الكفاءة وتمكين الاستجابة السريعة في حالات الطوارئ.

---

[14] تركز هذه السياسة على الشركاء المتعاونين المحليين والوطنيين من غير الدول الذين تقع مقارهم وعملياتهم في بلدانهم المتلقية للمعونة والذين يحتفظون بنظم لجمع الأموال والحوكمة مستقلة عن المنظمات والشركات الأجنبية الدولية.

[15] تركز هذه السياسة تركيزا خاصا على المنظمات المجتمعية بما فيها جميع المجموعات المحلية التي تمثل المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والشعوب الأصلية واللاجئين والنازحين داخليا وغيرهم من الفئات غير الممثلة بشكل كاف أو المهمشة.

[16] تتم شراكات **البرنامج** والعمل الذي يقوم به مع النظم الحكومية الوطنية ضمن إطار الكثير من سياسات **البرنامج** الأخرى: سياسة تعزيز القدرات القطرية لعام 2022، واستراتيجية الحماية الاجتماعية لعام 2020، وسياسة القدرة على الصمود لعام 2024، وتحديث سياسة تغير المناخ لعام 2024.

[17] "سياسة تعزيز القدرات القطرية المحدثة في **البرنامج** لعام 2022". (WFP/EB.A/2022/5-A).

[18] الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، والحماية الاجتماعية والنظم الغذائية.

[19] يمكن الحصول على أدلة عن عمل **البرنامج** في مجال إضفاء الطابع المحلي في تسع وثائق صدرت في الفترة بين عامي 2022 و2024، وهي تشمل: **البرنامج**. 2024. *التقرير التجميعي للأدلة والدروس المستفادة من التقييمات المركزية واللامركزية بشأن الشركاء المتعاونين مع **البرنامج***؛ و**البرنامج**. **2025**. *ملخص الأدلة: تعزيز القدرات القطرية*؛ و**البرنامج**. 2023. *ملخص الأدلة: الدروس المستفادة من المشاركة المجتمعية في غرب ووسط أفريقيا*.

[20] الإبلاغ الذاتي **للبرنامج** عن الصفقة الكبرى، 2024. تشتمل أرقام عام 2023 على قيمة النقد والسلع.

[21] **البرنامج**. 2024. *تقييم استجابة **البرنامج** الطارئة للأزمات الممتدة في منطقة الساحل وبلدان أخرى في غرب ووسط أفريقيا للفترة 2018-2023*؛ و**البرنامج**. 2025. *ملخص الأدلة – تعزيز القدرات القطرية*؛ والفريق التوجيهي لتقييم الشؤون الإنسانية التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. 2022. *التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات لأزمة اليمن*؛ و**البرنامج**. 2023. *تقييم سياستي **البرنامج** بشأن الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ*.

[22] **البرنامج**. 2024. *التقرير التجميعي للأدلة والدروس المستفادة من التقييمات المركزية واللامركزية بشأن الشركاء المتعاونين مع **البرنامج***؛ و**البرنامج**. 2024. *تقييم استجابة **البرنامج** الطارئة للأزمات الممتدة في منطقة الساحل وبلدان أخرى في غرب ووسط أفريقيا للفترة 2018-2023*.

14- ويدعم **البرنامج** الاقتصادات المحلية من خلال شراء الأغذية محليا أو إقليميا، وغالبا ما يكون ذلك من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ويؤدي هذا إلى خفض تكاليف النقل وأوقات التسليم إلى جانب تعزيز الزراعة والأسواق المحلية. وفي عام 2023، حصل الموردون المحليون والإقليميون على 60 في المائة من ميزانية المشتريات السنوية **للبرنامج** (1.1 مليار دولار أمريكي)، وقامت مجموعات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة المدعومة من **البرنامج** ببيع ما يقرب من 000 90 طن متري من الأغذية بقيمة 56 مليون دولار أمريكي.

15- وتستفيد الأسواق المحلية من برامج التحويلات القائمة على النقد ودعم الأسواق التي يقدمها **البرنامج**.[23] كما أن ضخ السيولة النقدية في الاقتصادات بالتزامن مع معالجة أوجه عدم الكفاءة في سلاسل الإمداد من شأنه أن يعزز القوة الشرائية والطلب على المنتجات الغذائية المحلية.[24] ويساعد **البرنامج** على تحقيق الاستقرار في الأسواق وتعزيز قدرة مؤسسات الأعمال المحلية على الصمود من خلال سد الفجوات في الطلب على المنتجات والخدمات المحلية وإمدادها، وتمكين استمرار عمل مؤسسات الأعمال هذه في أثناء أوقات الصدمات. وتظهر الأبحاث أن التحويلات القائمة على النقد تؤدي إلى إيجاد فرص العمل وإنتاج مضاعفات الدخل التي تتراوح بين 1.34 دولار أمريكي إلى 2.52 دولار أمريكي لكل دولار يجري تحويله،[25] مما يدل على الأثر الدائم للمساعدة النقدية على المجتمعات المحلية (انظر الإطار 1).

الإطار 1: مساعدات التحويلات القائمة على النقد والاقتصادات المحلية

في عام 2023، قام **البرنامج** بتحويل 2.9 مليار دولار أمريكي على شكل تحويلات قائمة على النقد إلى 57.5 مليون شخص في 76 بلدا، مما يشكل 40 في المائة من إجمالي حافظة المساعدة الخاصة به. ويستخدم **البرنامج** التحويلات القائمة على النقد في دعم الجهات الفاعلة المحلية في سلاسل القيمة وتعزيز الشمول المالي للنساء في الاقتصاد الرقمي من خلال تحويل الأموال مباشرة إلى حساباتهن. وتضمنت جهود **البرنامج** في عام 2023 إقامة شراكات مع 700 5 من تجار التجزئة المحليين عبر 35 بلدا، مما عزز دورهم في الأسواق المحلية. كما دعمت المنظمة 2.3 مليون امرأة من خلال التحويلات المباشرة بمبلغ إجمالي قدره 309 ملايين دولار أمريكي؛ وشكل هذا أكثر من ضعف عدد النساء البالغ 0000 880 امرأة الذين تم الوصول إليهن في عام 2020.*

* "تحديث عن تنفيذ سياسة **البرنامج** بشأن النقد" (WFP/EB.2/2024/4-E).

المبادئ التوجيهية

16- يعيش ثلثا الأشخاص الذين يخدمهم **البرنامج** في سياقات تشهد نزاعات. ومعظمهم من النساء والبنات اللاتي يعشن في مناطق نائية يصعب الوصول إليها مع إمكانية محدودة للحصول على الخدمات. ويلتزم **البرنامج** بتقديم برامج تركز على الأشخاص وتقوم على الاحتياجات وتخضع للمساءلة وتتسم بأنها آمنة وخالية من جميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وستلتزم مساعدة **البرنامج** بالمبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلالية التشغيلية وستسترشد بالتحليلات المراعية لظروف النزاع والمحددة السياق والمستنيرة بالمخاطر وبقيم **البرنامج**.[26]

17- ويسعى **البرنامج** إلى التعامل مع الجهات الفاعلة المحلية في إطار ثقافة من الاحترام والثقة المتبادلين، مسترشدا بمبادئ الشراكة التي تشمل القطاع بأسره، وهي: المساواة والشفافية والمسؤولية والتكامل.[27] وتسترشد هذه السياسة بالمبادئ التالية:

1) *تمتلك الجهات الفاعلة المحلية والوطنية وتقود في نهاية المطاف جهود الاستجابة المحلية.* سيتقاسم **البرنامج** سلطة صنع القرار مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، مع احترام ولاياتها واستقلاليتها، إلى جانب تعزيز الأحياز الشاملة القائمة على الثقة المتبادلة والمساءلة والتعاون.

[23] التحويلات القائمة على النقد تشمل جميع أشكال تحويل الأموال أو استحقاقات القيمة ويمكن أن تكون إما "غير مقيّدة"، عندما تكون في شكل نقد، أو "مقيّدة"، عندما تكون في شكل قسائم قيمة. ويمكن تقديم التحويلات القائمة على النقد إما ماديا كأموال تُسلّم يدا بيد، أو إلكترونيا من خلال الحوافظ الرقمية وحسابات الأموال عبر الهاتف المحمول. ويمكن استبدال قسائم القيمة لدى التجار المحليين المتعاقد معهم. ولا تعتبر قسائم السلع من التحويلات القائمة على النقد.

[24] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2015. *أثر التحويلات النقدية على الاقتصادات المحلية*.

[25] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2016. *التحويلات النقدية: آثارها الاقتصادية والإنتاجية – أدلة من برامج في أفريقيا جنوب الصحراء*.

[26] **البرنامج**. 2023. "برنامج الأغذية العالمي: القيم التي تحدونا "

[27] اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. 2007. مبادئ الشراكات – بيان الالتزام الذي أقره المنهاج الإنساني العالمي.

2) *تمتلك الجهات الفاعلة المحلية والوطنية معارف وقدرات قيّمة.* سيتعلم **البرنامج** من المعارف والخبرات والمهارات والقدرات التي تمتلكها هذه الجهات الفاعلة من أجل تحسين الاستجابة للأزمات والحد من المخاطر.

3) *يحق لكل شخص أن يكون له مقعد على الطاولة.* سيضمن **البرنامج** المشاركة المجدية من خلال إزالة الحواجز التي تحول دون مساهمة الفئات غير الممثلة تمثيلا كافيا، سواء كانت تلك الحواجز مادية أو جغرافية أو اجتماعية واقتصادية؛ أو تتعلق بالأمن الشخصي؛ أو تقوم على خصائص من قبيل الجنس أو العمر أو العرق أو الإثنية أو الانتماء إلى الشعوب الأصلية.

4) *يشكل الأشخاص محور عمل **البرنامج**.* سيسعى **البرنامج** إلى الحصول على مدخلات مباشرة من الأشخاص المتضررين في تصميم وتنفيذ نُهج آمنة وخاضعة للمساءلة وقائمة على الاحتياجات تبيّن الأولويات المحلية وتتمسك بمبدأ "عدم إلحاق الضرر".

التكيف مع السياقات التشغيلية المختلفة

18- لا يوجد نهج واحد يناسب جميع الحالات للنهوض بإضفاء الطابع المحلي. ويتعين على **البرنامج** أن يكون مرنا وأن يتكيف مع مختلف الجهات الفاعلة والسياقات. وسيعمل **البرنامج**، في معظم السياقات، عبر نقاط متعددة على امتداد السلسلة المتواصلة لإضفاء الطابع المحلي، كما هو مبين في الشكل 2، الذي يحدد التوقعات العامة وغير الإلزامية للسياقات التشغيلية المختلفة.

- *ففي السياقات التي تشهد تطورا سريعا للأحداث،* مثل الكوارث أو اندلاع النزاعات بشكل مفاجئ، سيعطي **البرنامج** الأولوية لاستخدام الشراكات القائمة، وعند الضرورة، سيحدد شركاء محليين جدد للقيام باستجابات سريعة ومنقذة للحياة، إلى جانب إدماج الجهات الفاعلة المحلية في عملية صنع القرار، مما من شأنه أن يضع الأسس للتعاون في المستقبل.[28]

- *وفي سياقات النزاعات الممتدة والسياقات الهشة،* سيركز **البرنامج** على تعزيز القيادة والحوكمة المحليتين، بتجهيز الجهات الفاعلة المحلية لتلبية الاحتياجات الغذائية العاجلة والمساهمة في الشمول والتماسك الاجتماعي والاستقرار على الأجل الطويل.

- *وفي المناطق المعرضة للنزاعات أو الكوارث،* سيشرك **البرنامج** الجهات الفاعلة المحلية في الإجراءات الاستباقية، مثل الإنذار المبكر والاستعداد، إلى جانب إدارة المخاطر السياسية والأمنية.[29]

- *وفي سياقات ما بعد الكوارث،* سيدعم **البرنامج** الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في قيادة التعافي من خلال تعزيز الاستعداد المحلي واستعادة الأمن الغذائي وبناء قدرة النظم المحلية على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية.

- *وفي السياقات المستقرة،* سيعمل **البرنامج** على تعزيز الحلول ذات القيادة المحلية من خلال تعزيز القدرات وتحسين الشبكات المحلية وتدعيم التنسيق بين الجهات الفاعلة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرهم.

[28] أشارت دراسة أجريت في عام 2016 بتكليف من فريق السياسات الإنسانية التابع لمعهد التنمية الخارجية إلى أن الشراكات الأقوى بين **البرنامج** والمجتمع المدني يمكن أن تنهض بالتقدم نحو تحقيق هدف القضاء التام على الجوع وتعزيز القدرة المحلية على الاستجابة لحالات الطوارئ.

[29] يتعرض هؤلاء الشركاء المحليون للمخاطر الأمنية بشكل غير متناسب: فأكثر من 80 في المائة من الحوادث الأمنية التي سجلها **البرنامج** في عام 2024 أثرت أساسا على أول المستجيبين المحليين. وتزيد التهديدات العالمية المتصاعدة من الحاجة إلى اتخاذ تدابير أمنية أقوى، بما في ذلك للعاملين المحليين في المجال الإنساني.

الشكل 1: النهوض بإضفاء الطابع المحلي والجهود ذات القيادة المحلية في مختلف السياقات التشغيلية

الأهداف

19- يتوخى **البرنامج** أن تقود الجهات الفاعلة المحلية والوطنية بشكل متزايد الجهود الرامية إلى التصدي لانعدام الأمن الغذائي والحد منه وتعزيز الأنماط الغذائية الصحية للجميع، بدعم من **البرنامج** والجهات الفاعلة الأخرى، إذا اقتضى الأمر ذلك وبحسب الحاجة. وسيسترشد النهج الذي يتبعه **البرنامج** بأهداف السياسات الأربعة التالية:

1) تحقيق تقدم في الانتقال من الشراكات القائمة على المعاملات إلى الشراكات التعاونية مع الشركاء المتعاونين المحليين والوطنيين من غير الدول.

2) تعزيز العمل مع المنظمات المجتمعية كشركاء تقنيين في مجالي الأمن الغذائي والتغذية.

3) زيادة أدوار رواد الأعمال المحليين ومؤسسات الأعمال الصغيرة في سلاسل الإمداد والأسواق.

4) تعزيز تأثير الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في تشكيل السياسات والعمليات وأحياز التنسيق.

20- ويعد الهدف الرابع غاية بحد ذاته فضلا عن أنه يدعم أيضا تحقيق أهداف السياسة الأخرى.

الشكل 2: نظرية التغيير

الهدف 1: التحول من الشراكات القائمة على المعاملات إلى الشراكات التعاونية مع الشركاء المتعاونين المحليين والوطنيين من غير الدول

شراكات عالية الجودة تقود جهود الاستجابة المحلية على الأرض

21- أحرز **البرنامج** تقدما نحو إقامة المزيد من الشراكات التعاونية مع الشركاء المتعاونين المحليين من غير الدول،[30] ولا سيما من خلال خططه الاستراتيجية القطرية.[31، 32] وعلى الرغم من تحقيق هذه المكاسب، لا تزال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود[33] لتحقيق التوازن بين أدوار ومسؤوليات **البرنامج** والشركاء المتعاونين المحليين. وسيؤدي التحول من أساليب العمل القائمة على المعاملات إلى أساليب عمل تعاونية بالفعل إلى تعزيز فعالية البرامج واستجابتها من خلال المشاركة في وضع البرامج وتنفيذيها (انظر الشكل 3). ويتمثل الهدف في رعاية شراكات قائمة على الثقة تترسخ جذورها في الاحترام والمنفعة المتبادلين وفي القيم المشتركة،[34] ووضع الشركاء المتعاونين المحليين كقادة لجهود الاستجابة. وبغية تحقيق ذلك، من المطلوب تجديد الالتزام في مسارات التغيير الأربعة لنظرية التغيير، كما هو موضح أدناه.

تعزيز وتبادل القدرات

22- سيعتمد **البرنامج** نهجا متدرجا لتقييم قدرات الشركاء المتعاونين المحليين وتحديدها، وتحديد الشراكات التي توازن بين المتطلبات التشغيلية الفورية والاستدامة التنظيمية على الأجل الطويل. وسيواصل **البرنامج** تقديم المساعدة التقنية والتدريب وتمكين الوصول إلى الحلول والأدوات الرقمية المبتكرة في مجالات من قبيل التمويل والمشتريات والرصد والإبلاغ والبرمجة، بما في ذلك تقييمات الاحتياجات المجتمعية، واستهداف المستفيدين والتحقق منهم، واختيار طرائق المساعدة، والمشتريات المحلية، والمساءلة تجاه الأشخاص المتضررين، والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.[35]

23- وستُحدد تقييمات القدرات الميزة النسبية والاستعداد القيادي للشركاء المتعاونين المحليين، مما يمكّن **البرنامج** من الاستفادة من المعرفة المحلية وتكميل القدرات الحالية والاستفادة من نقاط القوة لدى جميع الشركاء المعنيين.[36] ويمكن لهذا أن يشكل فرصة لبرامج التعلم من الأقران والإرشاد التي تعزز تبادل المعارف بين المنظمات غير الحكومية الدولية والشركاء المحليين.

[30] بما يتواءم مع استراتيجية الشراكة المؤسسية **للبرنامج** للفترة 2014-2017: العلاقات التعاونية بين الجهات الفاعلة التي تحقق حصائل أفضل للسكان الذين نخدمهم عن طريق: جمع الموارد التكميلية من جميع الأنواع والاستفادة منها؛ والعمل معا بطريقة شفافة ومتكافئة وتحقق فائدة متبادلة؛ وتقاسم المخاطر والمسؤولية والمساءلة، لتحقيق الأهداف التي يتعذر تحقيقها منفردة بالقدر نفسه من الكفاءة أو الفعالية أو الابتكار، وحيث تكون القيمة المحققة أكبر من تكاليف المعاملات ذات الصلة.

[31] **البرنامج**. 2023. *تقييم سياسة **البرنامج** بشأن الخطط الاستراتيجية القطرية*.

[32] يشدد إطار الخطط الاستراتيجية القطرية، الذي قُدم في عام 2016 وتم تحديثه في عام 2024، على وجوب "إدارة تلك الشراكات بطرق يمكن من خلالها الاستفادة مما لدى الشركاء من فهم عميق للسياقات المحلية من أجل إثراء برامج **البرنامج**، وتيسير توسيع سبل الوصول إلى السكان المستهدفين ودعم زيادة المساءلة تجاههم". المصدر "سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية" (WFP/EB.2/2016/4-C/1/Rev.1).

[33] **البرنامج**. 2024. *التقرير التجميعي للأدلة والدروس المستفادة من التقييمات المركزية واللامركزية بشأن الشركاء المتعاونين مع **البرنامج***.

[34] *المرجع نفسه*، التوصية 1.

[35] في عام 2024، عمل **البرنامج** مع أكثر من 920 شريكا متعاونا (بما في ذلك جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر)، 85 في المائة منهم من الشركاء الوطنيين. وخضع أكثر من 000 2 من موظفي الشركاء للتدريب على الأداة المنسقة لتقييم قدرة الشركاء المنفذين على الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة.

[36] **البرنامج**. 2024. *التقرير التجميعي للأدلة والدروس المستفادة من التقييمات المركزية واللامركزية بشأن الشركاء المتعاونين مع **البرنامج***، التوصية 2.

تعزيز تبادل القدرات من خلال الحلول الرقمية

يقوم **البرنامج** حاليا بريادة إطار "كدسة الأغذية" وهو إطار رقمي للنظم الزراعية ونظم الإنذار المبكر في عدد من البلدان، من ضمنها مصر ولبنان. وتزود كدسة الأغذية الجهات الفاعلة المحلية بإمكانية الوصول بشكل مستدام وفي الوقت المناسب إلى بيانات ورؤى النظام الإيكولوجي الغذائي الموثوقة وذات الصلة التي تم الحصول عليها من السواتل والمنصات الجغرافية المكانية وأدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي، والتي يمكن أن تعزز عملياتها وقدرتها على الصمود بشكل عام. ويعد "محرك المعرفة" هذا نقطة جذب للشراكات مع الجهات الفاعلة المحلية، بما فيها المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والأعمال الصغيرة، ومؤسسات الأعمال الناشئة في قطاع التكنولوجيا والمؤسسات المالية المحلية، مما يولّد أثرا مضاعفا لاستثمارات **البرنامج** الأولية. ويتوقع **البرنامج** أن يحدث هذا الإطار أثرا متتاليا ومستداما على أداء النظم الإيكولوجية الغذائية في المجتمعات المحلية المستهدفة.

النُهج التشاركية والشمول المنهجي

24- يثمن **البرنامج** التشاور المجدي مع الشركاء المتعاونين المحليين،[37] ومع ذلك، فإن تجاربه السابقة[38] تبرز بعض ممارسات العمل غير المتسقة ومحدودية القدرة على التعاون بشكل مستدام. وسيركز **البرنامج** على العمل المبكر والمتواصل مع الشركاء المتعاونين المحليين طوال دورة البرامج. ويشمل ذلك رسم خرائط آليات المشاورات القائمة وتعزيزها، وتوسيع نطاق مشاركة الشركاء المتعاونين المحليين من خلال اللجان التوجيهية أو أفرقة العمل المشتركة، وتيسير الحوار المفتوح المنتظم، مثلا من خلال منصات التعاون الرقمي المبتكرة التي تسمح بتبادل المعلومات في الوقت الفعلي.

المشاركة المبكرة والاشتراك في التصميم تماشيا مع الاحتياجات المحلية

في عام 2023، ووسط تزايد موجات النزوح والصدمات المناخية ووصول ما يزيد على مليون لاجئ، حدد المكتب القطري في **تشاد** 21 000 من اللاجئين وأفراد المجتمعات المحلية المضيفة الذين يصعب الوصول إليهم للتعاون على مبادرة بشأن سلسلة القيمة. وصمم هذا النشاط بالاشتراك مع السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية وكان الهدف منه تقديم الدعم العملي من خلال التدريب وحزم الأصول والوصول إلى بيانات المناخ والمدخلات والخدمات المالية والأسواق. وجرى تعزيز التعاون مع السلطات الوطنية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والجهات الفاعلة في سلسلة الإمداد، مما أتاح فرصا لتعزيز القدرات المشتركة وتحفيز النُهج ذات القيادة المحلية.

نماذج الشراكات السريعة الاستجابة والتمويل المرن

25- كثيرا ما تؤدي دورات التمويل والاتفاقات التعاقدية القصيرة الأجل إلى دوران الموظفين لدى الشركاء المتعاونين المحليين ومحدودية استمرارية التدخلات، مما يؤثر سلبا على جودة العمليات والقدرة على المساهمة في الاستجابات الواسعة النطاق.[39،40] وسيسعى **البرنامج**، حيثما أمكن، وبحسب ما تمسح به آفاق التمويل، إلى الانتقال من عقود المشروعات القصيرة الأجل إلى الاتفاقات المتعددة السنوات لتحسين الاستقرار المالي والحفاظ على تعزيز القدرات. وسيستخدم **البرنامج** بشكل كامل آليات التمويل القائمة، باستكشاف الخيارات المتاحة للمنح التحفيزية الصغيرة، والتمويل الأولي، والتمويل التجميعي بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى وغيرها من الكيانات بغية توجيه التمويل من خلال الشركاء المتعاونين المحليين بشكل مباشر قدر الإمكان.

---

[37] "سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية" (WFP/EB.2/2016/4-C/Rev.1)؛ "سياسة تعزيز القدرات القطرية المحدثة في **البرنامج**" (WFP/EB.A/2022/5-A).

[38] **البرنامج**. 2022. ملاحظات مكتب المراجعة الداخلية على الخطط الاستراتيجية القطرية **للبرنامج** –من عام 2018 وحتى الآن (3-1 تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية – 1).

[39] "تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن إدارة شؤون الشركاء المتعاونين" (WFP/EB.A/2022/6-H/1).

[40] **البرنامج**. 2023. *تقييم سياسة **البرنامج** بشأن الخطط الاستراتيجية القطرية*.

الاتفاقات الأطول أجلا تعزز استدامة المنظمات غير الحكومية وتقاسم موارد الأمم المتحدة

بغية تقديم تمويل أكثر قابلية للتوقع ومستدام، انتقل المكتب القطري في **أفغانستان** من الاتفاقات الميدانية القصيرة الأجل إلى ترتيبات متعددة السنوات مع الشركاء المحليين من المنظمات غير الحكومية. فعلى سبيل المثال، وقّع **البرنامج** في عام 2023 اتفاقات مدتها عامان للتدخلات التغذوية واتفاقات مدتها 18 شهرا لمشروعات التغذية. ومن خلال القيام بذلك، عزز **البرنامج** شراكاته مع المنظمات غير الحكومية المحلية، وخفف العبء الإداري الملقى على عاتق كلا الطرفين، وكفل الاستمرارية التشغيلية للمستفيدين، ودعم التوظيف واستقرار الموارد للشركاء، ومكّن تحقيق تنسيق أكبر مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة والجهات الفاعلة الأخرى بشأن تحسين الكفاءة من حيث التكلفة من خلال التخطيط المشترك وتقاسم الموارد.

المساءلة المتبادلة وتقاسم المخاطر

26- يتعرض الشركاء الذين يعملون في الخطوط الأمامية للعمليات بشكل خاص للمخاطر المتعلقة بالسلامة بسبب محدودية البنى التحتية والبروتوكولات الخاصة بالأمن.[41] وسيعطي **البرنامج** الأولوية لتعزيز قدرات الشركاء في مجال تقييم المخاطر وإدارتها من خلال التدريب والتوجيه والتنسيق، ولا سيما في المجالات التي تتسم بمحدودية الحضور الدولي أو الحوكمة الدولية. وسيسترشد التعاون بتحليلات شاملة للمخاطر، ستوجه القرارات المتعلقة بإدارة دورة البرامج. وبالإضافة إلى ذلك، سيضع **البرنامج** والشركاء المتعاونون المحليون معايير لقياس النجاح، بحيث تبيّن جودة الشراكة وقدرات القيادة والرضا المتبادل بشأن الأداء والمساءلة.

الشكل 3: الانتقال من الشراكات القائمة على المعاملات إلى الشراكات التعاونية

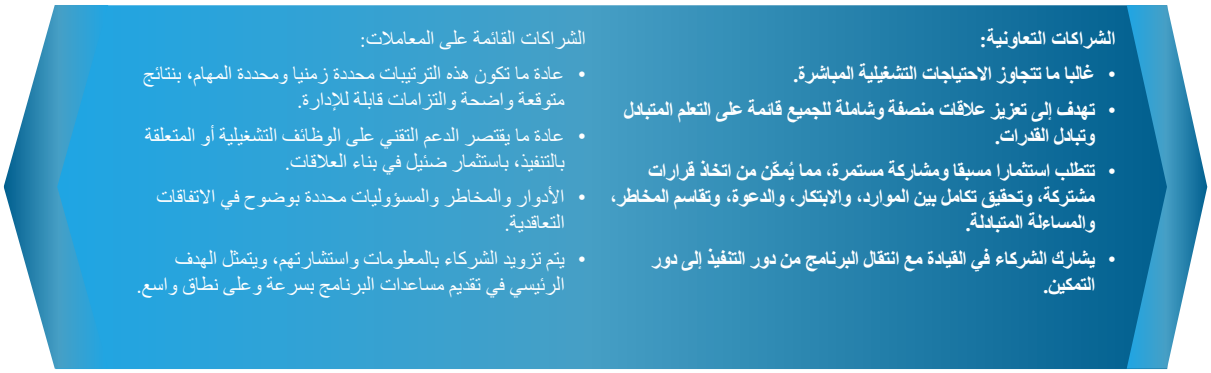

الهدف 2: تعزيز العمل مع المنظمات المجتمعية كشركاء تقنيين في مجالي الأمن الغذائي والتغذية

إقامة شراكات جديدة تضع المجتمعات المحلية بكامل تنوعها في طليعة الاستجابة المحلية

27- سيوسع **البرنامج** قاعدة شراكاته من خلال تعزيز التعاون المباشر والرسمي مع المنظمات المجتمعية والمجموعات التمثيلية، بما في ذلك تلك التي تقودها النساء والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية واللاجئون. وتمتلك هذه الجهات الفاعلة معارف محلية راسخة ويمكنها المساهمة في الحلول المبتكرة وضمان الاسترشاد بطيف متنوع من الأصوات في إجراءات الأمن الغذائي والتغذية. ومع ذلك، يواجه الكثير منها حواجز منهجية تحول دون المشاركة الرسمية، مثل صعوبات في الوفاء بالمعايير الائتمانية والقانونية والمالية الوطنية وتلك الخاصة بالأمم المتحدة؛ ومحدودية القدرة المؤسسية؛ والقيود اللغوية؛ وضعف إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا، ولا سيما في المناطق النائية. ونتيجة لذلك، يعمل الكثير منها بشكل غير رسمي، أو على نطاق ضيق، مما يحد من قدرة **البرنامج** على الاستفادة من خبراته بصفته حامل معارف، ومقدم خدمات، ومؤثرا في السياسات،

[41] **البرنامج**. 2025. *ملخص الأدلة: تعزيز القدرات القطرية*؛ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. 2022. *التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات لأزمة اليمن*.

وشريكا في الدعوة.[42] ويجب أن يتقدم عمل **البرنامج** مع المنظمات المجتمعية في مسارات التغيير الأربعة، على النحو المبين أدناه.

تعزيز وتبادل القدرات

28- بناء على تحليلات الفجوات في القدرات، سيقدم **البرنامج** التدريب في مجالات مثل الشمول الرقمي والمالي، والتخفيف من المخاطر، ومبادئ السلامة والحماية، والرصد والتقييم. ومن شأن التبادلات بين الأقران وربط الشركاء مع الشركاء المتعاونين المحليين من ذوي الخبرة أن يدعم المنظمات المجتمعية في مجالات المهارات ذات الصلة، مثلا في ما يتعلق بإنشاء مكتب مساعدة معني بإضفاء الطابع المحلي أو إنشاء أفرقة تدريب إرشادي ميدانية لتقديم الدعم المستمر. ويمكن تطوير مقياس لمدى استعداد الشركاء بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية الأخرى كمورد يُسترشد به في اتخاذ القرارات المتعلقة بزيادة المسؤوليات القيادية للمنظمات المجتمعية.

تبادل القدرات من خلال التبادلات بين الأقران

بهدف تعزيز التعاون بين المنظمات المجتمعية والشركاء المحليين القائمين، قام المكتب القطري في **ميانمار** مؤخرا بإطلاق مبادرة لتبادل القدرات جمعت بين منظمتين للأشخاص ذوي الإعاقة واثنين من الشركاء المتعاونين المحليين العاملين مع **البرنامج**. ومن خلال نموذج إرشاد ثنائي الاتجاه صُمم بشكل مشترك، تم ربط كل من منظمتي الأشخاص ذوي الإعاقة مع شريك متعاون محلي لاكتساب الخبرة في العمل مع الأمم المتحدة، بما في ذلك الدعم في التعامل مع المنظومة الإنسانية وتلبية متطلبات بوابة شركاء الأمم المتحدة. وبدورها، قدمت المنظمات أنشطة تعزيز القدرات المؤسسية في مجال الممارسات الشاملة إلى الشركاء المتعاونين المحليين و**البرنامج**. ودعم هذا النهج المنصف والشامل للجميع توطيد التعاون والتفاهم المتبادل بين الشركاء.

النُهج التشاركية والشمول المنهجي

29- سيُحسن **البرنامج** أدوات رسم خرائط الشراكات وتحليل أصحاب المصلحة لإعطاء الأولوية لعوامل مثل فهم البيئة التشغيلية، وثقة المجتمعات المحلية، وقدرة الجهات الفاعلة المحلية على استهداف الأشخاص الأكثر احتياجا. وستُستخدم هذه الأدوات لتحديد كل من المنظمات القائمة والجهات الفاعلة الناشئة[43] العاملة في مجالات الأمن الغذائي والتغذية والاستعداد للكوارث. وسينشئ **البرنامج** منتديات منتظمة يسهل الوصول إليها، مثل الأفرقة الاستشارية وحلقات عمل التخطيط المشترك، مع مجموعة متنوعة من ممثلي المجتمعات المحلية لمناقشة وتحديد السبل العملية لتفكيك الأعراف الاجتماعية الضارة والحواجز الهيكلية التي تؤثر على المشاركة.

نماذج الشراكات السريعة الاستجابة والتمويل المرن

30- سيجرب **البرنامج** نموذج شراكة متدرجا يمكّن المنظمات المجتمعية من زيادة مشاركتها تدريجيا بالاستناد إلى نقاط قوتها وولاياتها. وحيثما أمكن، يمكن للمنظمات المجتمعية أن تنتقل من التعاون غير الرسمي إلى وضع الشريك المتعاون المحلي الكامل من خلال طرائق تعاقدية عملية. وسيستكشف **البرنامج** المنح البالغة الصغر كما سيجرب نظم الشراكات البالغة الصغر المبسطة عبر استخدام متطلبات إدارية مبسطة. كما سيجري السعي إلى إنشاء آليات تمويل بحواجز منخفضة توضع مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء. وقد تشمل الترتيبات المرنة التي تهدف إلى إرشاد المنظمات المجتمعية ودعم نموها وتوسيع نطاقها شراكات "شاملة" واتفاقات ثلاثية مع المنظمات غير الحكومية الوطنية أو الشركاء المتعاونين المحليين أو غيرهم.[44]

---

[42] **البرنامج**. 2014. *استراتيجية **البرنامج** بشأن الشراكة المؤسسية*.

[43] *الجهة الفاعلة الناشئة* هي منظمة أو كيان أو صاحب مصلحة ليس له حضور رسمي أو مترسخ منذ أمد بعيد في مجتمعه المحلي، ولكنه يتحول تدريجيا إلى جهة فاعلة مؤثرة من خلال اضطلاعه بدور في تلبية احتياجات الأمن الغذائي والتغذية، غالبا في سياق إنساني، من دون الوصول بعد إلى مستوى البروز أو الاعتراف الذي تحظى به الجهات الفاعلة الأكثر رسوخا.

[44] سيستكشف **البرنامج** كيف يمكن لأفضل الممارسات المستمدة من التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن تؤدي إلى تسريع التعلم وتوسيع النطاق للمنظمات المجتمعية وكذلك الجهات الفاعلة المحلية والوطنية الأخرى.

المساءلة المتبادلة وتقاسم المخاطر مع توسيع النطاق بشكل مسؤول

31- سيستعرض **البرنامج** عمليات العناية الواجبة والمشتريات ومراجعة الحسابات لتظهر على نحو أفضل قدرات المنظمات الصغيرة. وستتسم هذه العمليات بالمرونة بدلا من اعتماد مبدأ نهج واحد يناسب الجميع، وسيتم تعديل التوقعات وفقا لمراحل الإعداد وإمكانات المنظمة المجتمعية. وستساعد تقييمات المخاطر والقدرات المنظمات المجتمعية على تحديد وإدارة المخاطر، مثل فجوات الحوكمة، والانحراف عن المهام، واختلال موازين القوى والتوسع المفرط في العمليات، مع إيلاء اهتمام خاص للمساواة والتمكين والحماية والمساءلة تجاه الأشخاص المتضررين، والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وسيقدم **البرنامج** التدريبات والتوجيهات المستهدفة وإمكانية الوصول إلى الشبكات والأدوات اللازمة للتخفيف من هذه المخاطر.

إشراك الجهات الفاعلة الناشئة بشكل مسؤول

عمل **البرنامج** في **السودان** من خلال غرف الاستجابة لحالات الطوارئ – وهي منظمات مجتمعية يقودها متطوعون ومتجذرة في نظم الدعم التقليدية – لتقديم المساعدة الغذائية المنقذة للحياة في المناطق التي يصعب الوصول إليها. وقامت غرف الاستجابة لحالات الطوارئ بتشغيل مطابخ مجتمعية في جميع أنحاء الخرطوم، بما في ذلك في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع، حيث قدمت وجبات ساخنة يوميا إلى 000 300 شخص. وعلى الرغم من أنها لم تكن مسجلة ولم تكن قادرة على إقامة شراكة مباشرة مع **البرنامج**، استطاعت غرف الاستجابة لحالات الطوارئ أن تتعاون من خلال المنظمات غير الحكومية الموثوقة، التي حولت الأموال ورصدت التنفيذ وضمنت المساءلة. وأدى اعتماد هذا النموذج المحلي إلى توسيع نطاق وصول المعونة الإنسانية، وبناء الثقة، وتيسير العمليات في المناطق التي يصعب الوصول إليها. وطبّق **البرنامج** نهجا متدرجا للتخفيف من المخاطر، عن طريق توجيه الأموال من خلال المنظمات غير الحكومية التي خضعت للفحص، والحفاظ على عمليات رصد صارمة، وضمان الشفافية. وتؤكد هذه التجربة قيمة تكييف نماذج المشاركة باستخدام الشراكات مع منظمات غير حكومية موثوقة وجهات فاعلة محلية ناشئة، ولا سيما في أوقات الأزمات.

الهدف 3: زيادة أدوار رواد الأعمال المحليين ومؤسسات الأعمال الصغيرة في سلاسل الإمداد والأسواق

الربط بين الجهات الفاعلة من أجل تعزيز الاستجابة والاستعداد المحليين

32- سيستفيد **البرنامج** من دوره القيادي في سلاسل الإمداد الإنسانية وشبكة الخدمات اللوجستية الواسعة التابعة له – التي تعتمد على الجهات الفاعلة المحلية في القطاع الخاص – لتعزيز قدرة الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة المحلية على الصمود والبقاء على الأجل الطويل، مثل الناقلين، ومقدمي الخدمات اللوجستية، وخدمات التخزين. وسيواصل **البرنامج**، بصفته مشغلا لسلسلة الإمداد وعاملا تمكينيا، إدماج هذه الجهات الفاعلة كأول المستجيبين في سياقات الأزمات، مما يعزز الاستعداد المحلي والقدرة المحلية على الاستجابة. ومن خلال الاستثمارات المنهجية في سرعة استجابتها وكفاءتها وقدرتها على الوفاء بالمعايير الدولية للجودة والمساءلة، سيعزز **البرنامج** أيضا قدرتها التنافسية واستقلاليتها والروابط في ما بين مؤسسات الأعمال، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تمكينها من العمل بشكل مستقل عن دعم **البرنامج**.

33- وحيثما أمكن، سيعزز **البرنامج** شمول رواد الأعمال المحليين والجهات الفاعلة المحلية البالغة الصغر والصغيرة العاملة في سلاسل القيمة الغذائية والزراعية – مثل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والتعاونيات الزراعية، وصغار المجمعين والتجار – كمساهمين في سلاسل الإمداد القادرة على الصمود، وكذلك كبائعين وتجار تجزئة. وغالبا ما يكون لدى هذه الجهات الفاعلة روابط محلية وتمتلك معارف عميقة متراكمة عبر الأجيال بصفتها الجهة القائمة على الممارسات المستدامة. كما أن سرعة استجابتها أثناء حالات الطوارئ تعزز الاستعداد والقدرة على الصمود المحليين. ومع ذلك، قد يكون نموها محدودا بسبب تقييد الوصول إلى رأس المال والتكنولوجيا والبيانات والفرص، مما يحد من قدرتها التنافسية وقابليتها للتوسع. وبغية وضع الجهات الفاعلة المحلية في سلسلة الإمداد والأسواق كأول المستجيبين ولدعم استقلاليتها التشغيلية على الأجل الطويل، سيعمل **البرنامج** على مواصلة العمل في مسارات التغيير الأربعة، على النحو المبين أدناه.

تعزيز وتبادل القدرات

34- بصفتها أول المستجيبين، يجب على الجهات الفاعلة المحلية في سلاسل الإمداد والأسواق المحلية – بدءا من شركات القطاع الخاص الصغيرة إلى المجمعين على مستوى المجتمع المحلي وجمعيات المزارعين – أن تقدم باستمرار سلعا وخدمات عالية الجودة في الوقت المحدد وعلى نطاق واسع، من خلال ممارسات آمنة ومستدامة اقتصاديا وبيئيا. وبناء على الاحتياجات، سيستفيد **البرنامج** من الاستثمارات والشراكات – مثل تلك القائمة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والشركاء العالميين من القطاع الخاص – من أجل تعزيز القدرات التقنية والمالية والرقمية للجهات الفاعلة المحلية إلى جانب الاستفادة من معارفها وبنياتها التحتية وشبكاتها المحلية.[45] ويهدف هذا الدعم إلى تعزيز قدرة الجهات الفاعلة المحلية في سلاسل الإمداد على الصمود في عمليات التخطيط اللوجستي والتخزين والنقل والتنفيذ في الميل الأخير والامتثال لمعايير السلامة والجودة.[46] كما يتضمن ذلك تعزيز وصول الجهات الفاعلة المحلية في سلاسل القيمة الزراعية والغذائية إلى معلومات التسويق والمناخ وإلى الأدوات الرقمية التي جرى تكييفها مع اللغات والسياقات المحلية.

النُهج التشاركية والشمول المنهجي

35- سيعزز **البرنامج** المشاركة المجدية لمؤسسات الأعمال المحلية في عمليات التنفيذ التي يقوم بها، من خلال تبسيط عمليات تسجيل البائعين والتأهيل المسبق، والاستفادة من المشتريات المحلية، والتحويلات القائمة على النقد،[47] وخدمات الشمول المالي[48] لتوسيع نطاق الفرص المتاحة، ولا سيما للمنظمات التي تقودها النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية. وفي ما يتعلق بالجهات الفاعلة التي عادة ما تواجه عقبات كبيرة بشكل غير متناسب في الوصول إلى هذا الحيز التنافسي، ستركز الجهود على تجاوز الحواجز الهيكلية والرقمية والمالية التي تحد من دخولها إلى الأسواق ومشاركاتها المستدامة فيها.

36- كما سيعزز **البرنامج** روابط أقوى في ما بين مؤسسات الأعمال من خلال الاستفادة من برامجه – مثل مبادرات الوجبات المدرسية والتغذية – لتوليد طلب مستمر على السلع والخدمات المحلية. ومن خلال تيسير الوصول إلى البنى التحتية والمنصات الرقمية، سيشجع **البرنامج** المشاركة عبر جميع قطاعات سلاسل الإمداد. وبالإضافة إلى ذلك، سيعزز **البرنامج** التخطيط والتنسيق الاستباقيين بحيث تصبح هذه الجهات الفاعلة جزءا لا يتجزأ من أطر الاستعداد، وتكون لديها روابط مؤسسية أقوى، ويمكنها الاضطلاع بأدوار رسمية في النظم الوطنية للاستجابة للكوارث.

[45] يجسد تحالف "من المزرعة إلى السوق" هذا النوع من الشراكة، حيث يدعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في أفريقيا للانتقال إلى الزراعة التجارية من خلال تيسير الوصول المتكامل إلى الأسواق، والتمويل، والمدخلات عالية الجودة، وحلول ما بعد الحصاد، وإنشاء شبكة عالمية من المنظمات العامة والخاصة، تساهم كل منها بالخبرات لدفع المبادرة قدما.

[46] تم إطلاق صندوق التحول لتغيير الحياة في عام 2023، وهو مبادرة أطلقها **البرنامج** جرى تصميمها لتوسيع نطاق برامج التغيير التحويلي. وقد أظهر الصندوق، الذي يعمل في 10 بلدان، نجاحات مبكرة في بيرو والفلبين من خلال دعم وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى برامج الوجبات المدرسية الحكومية عن طريق تعزيز القدرات والتمويل التحفيزي من الحكومات والجهات المانحة والقطاع الخاص.

[47] بالاستناد إلى الالتزامات المحددة في سياستي **البرنامج** بشأن النقد (2023) ومشتريات الأغذية المحلية والإقليمية (2019).

[48] يشجع **البرنامج** الشمول المالي في العديد من المجالات البرنامجية، بما في ذلك من خلال برامج سبل كسب العيش والقدرة على الصمود التي تعتمد التحويلات القائمة على النقد والتحويلات غير القائمة على النقد. وتتضمن الأمثلة دعم الأسواق الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة، وتمويل المخاطر الشامل، ومشاركة الشباب في سوق العمل Youth in Work، ومشروع خسائر ما بعد الحصاد ومبادرة SheCan.

ربط مؤسسات الأعمال البالغة الصغر والصغيرة بقنوات سلاسل الإمداد العامة

تركز مبادرة "مشاركة المائدة" التي أطلقها **البرنامج** في **بيرو** بتمويل من صندوق التحول لتغيير الحياة على تمكين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة – من النساء والشباب والشعوب الأصلية – من خلال تفكيك الحواجز التي تقيد مشاركتهم في أنشطة سلسلة القيمة الغذائية المحلية. وقام هذا المشروع، الذي أنشئ بشكل مشترك بالتعاون مع الحكومة والجهات الفاعلة، بربط أكثر من 470 مزارعا بقنوات المشتريات العامة من خلال "برنامج Wasi Mikuna للتغذية المدرسية المجتمعية " الجديد. واستجابة للمتطلبات القانونية الوطنية التي تستوجب إشراك المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في 30 في المائة من مشتريات الأغذية، حفز هذا البرنامج ما يزيد على 38.4 مليون دولار أمريكي من الاستثمارات – 34.7 مليون دولار أمريكي من المصادر العامة و3.7 مليون دولار أمريكي من القطاع الخاص.

كما دعمت المبادرة منح شهادات اعتماد "الزراعة الأسرية" الصادرة عن الحكومة لاثنتي عشرة جمعية من جمعيات المزارعين، مما زاد من وصول المنتجين المسجلين إلى الأسواق. ويبين المشروع أهمية تحفيز الشراكات مع المزارعين المحليين أصحاب الحيازات الصغيرة كجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز سبل كسب العيش والنهوض بأهداف الأمن الغذائي الوطنية.

نماذج الشراكات السريعة الاستجابة والتمويل المرن

37- سيدعم **البرنامج** مؤسسات الأعمال المحلية في الوصول إلى التمويل المبتكر والاستثمارات المؤثرة من خلال المساعدة التقنية، وتحسين المهارات، وتدابير إزالة المخاطر، ويربطها بفرص الاستثمار حيثما أمكن ذلك.[49] وسيجري النظر في ترتيبات مرنة، من قبيل الشراكات الشاملة إلى جانب الاتفاقات مع مراكز التخزين أو التجميع، كأساليب لتخفيف الأعباء التشغيلية الملقاة على عاتق الجهات الفاعلة الصغيرة. ويمكن لاتفاقات الخدمة المعدة مسبقا، والتي يتم تفعيلها أثناء حالات الطوارئ، أن تدمج الشركاء الجدد من مؤسسات الأعمال المحلية في سلاسل الإمداد والأسواق، مما يعزز الاستجابة للأزمات مع دعم استمرارية الأعمال الخاصة بهم على الأجل الطويل من خلال الوصول إلى الشبكات الأساسية.

38- وتماشيا مع التزامه بالتوريد من مصادر محلية، سيوازن **البرنامج** بين الزيادات في التكاليف على الأجل القصير – المرتبطة بأسعار السلع المحلية المصدر مقارنة بالأسعار في الأسواق الدولية – مع الفوائد الطويلة الأجل المتمثلة في الاكتفاء الذاتي واستقرار سبل كسب العيش وممارسات الأمن الغذائي المستدامة على نطاق سلاسل الإمداد الزراعية والغذائية.

المساءلة المتبادلة وتقاسم المخاطر

39- سيعزز **البرنامج** التخطيط المشترك للطوارئ مع الجهات الفاعلة المحلية كوسيلة لإدماجها في الإجراءات الاستباقية والاستجابة في حالات الطوارئ وجهود التعافي، إلى جانب استخدام خطط التأمين أيضا للحد من تعرض مقدمي الخدمات المحليين للمخاطر. وبالشراكة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والجهات الفاعلة التمكينية، سيساعد **البرنامج** الشركاء المحليين على الاستعداد للأزمات الجيوسياسية وعدم الاستقرار البيئي وتقلبات الأسعار وتغير تفضيلات المستهلكين والتنبؤ بها والاستجابة لها. ومن شأن تحسين تبادل المعلومات وتوسيع نطاق الوصول إلى النقد والتكنولوجيا والجهود الرامية إلى تنويع الأسواق أن تعزز قدرة مؤسسات الأعمال المحلية الصغيرة على الصمود وتقلل من تعرضها للمخاطر.

40- كما سيدمج **البرنامج** آليات الرصد المحلية لتتبع أداء شبكات الإمداد المحلية وموثوقيتها ومساءلتها، ولتوليد الأدلة التي توجه وتحسن مساهمات **البرنامج** في هذا المجال.

[49] يعمل **البرنامج** مع شركاء جدد مثل مؤسسات تمويل التنمية، لتطوير آليات التمويل وغيرها من آليات الاستثمار المبتكر التي تحدد أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع الخاص المرتبط بالأغذية الزراعية، وتقوية نماذج أعمالهم من خلال تحسين المهارات، وتحفيز الأسواق التنافسية من أجل الأمن الغذائي والتغذية المستدامين.

الهدف 4 (شامل): تعزيز تأثير الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في تشكيل السياسات والعمليات وأحياز التنسيق

العمل الجماعي من أجل إزالة الحواجز، وزيادة الرؤية، وإعلاء الأصوات المحلية

41- سيستفيد **البرنامج** من قدرته التنظيمية لزيادة مساهمات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، بما في ذلك أول المستجيبين، ولتعزيز استمرارية الأعمال بما يتجاوز دعمه المباشر. وسيتم تنفيذ ذلك من خلال شراكاته الطويلة الأجل مع الحكومات الوطنية. وتعزز المساعدة التقنية التي يقدمها **البرنامج** الروابط بين النظم الوطنية ودون الوطنية، وبين الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول.

التعلم من الأقران من أجل التأثير على السياسات: إضفاء الطابع المحلي على الحلول من خلال التعاون في ما بين بلدان الجنوب

في عام 2019، وبالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبتمويل من الصين، نظم المكتب القطري في **إكوادور** تبادلا للتعلم من الأقران في ما بين بلدان المنطقة بمشاركة منظمات نسائية ريفية من إكوادور وغواتيمالا وبيرو. وتضمن هذا التبادل 12 مائدة مستديرة بمشاركة 744 امرأة ريفية، ومساهمات من القيادات النسائية الدولية، ومدخلات تقنية من 77 موظفا من وزارة الزراعة في إكوادور. ووجهت الرؤى وخبرات الدعوة التي تم تبادلها أثناء هذه الجلسات بشكل مباشر وضع السياسة الوطنية لإكوادور بشأن الزراعة الأسرية، مما يضمن أن تكون السياسة شاملة ومستجيبة للأولويات الشعبية.

42- واستنادا إلى دوره القيادي ضمن المنظومة الإنسانية الأوسع نطاقا، سيعزز **البرنامج** الجهود المتناسقة والتخطيط المشترك مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الآخرين عبر منصات التنسيق الرئيسية، مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وتحالفات النظام الغذائي العالمي، والصفقة الكبرى. كما سيستند **البرنامج** إلى جهود إضفاء الطابع المحلي التي تبذلها المجموعات التي يقودها **البرنامج** من أجل تعزيز مشاركته على نطاق المجالات الإنسانية الوطنية والإقليمية والدولية والقطاعين العام والخاص. وسيواصل **البرنامج** العمل في مسارات التغيير الأربعة على النحو التالي:

تعزيز وتبادل القدرات

43- تعد علاقة **البرنامج** مع الحكومات الوطنية نقطة دخول إلى تنظيم الجهات الفاعلة وتعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول، بما في ذلك من أجل وضع سياسات شاملة، واستعراض إجراءات التشغيل الموحدة واعتمادها، وتعزيز آليات التعقيبات المجتمعية التي تقودها الحكومة لتمكين المشاركة المجدية للجهات الفاعلة المحلية من الدول ومن غير الدول – ولا سيما تلك التي تقودها النساء والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية واللاجئون – في عمليات صنع القرار الوطنية.

44- وسيعزز **البرنامج** أيضا الاستعداد الاستراتيجي والتشغيلي للجهات الفاعلة المحلية من غير الدول من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الأدوات والمعلومات والشبكات. وقد يتضمن ذلك التواصل مع المؤسسات البحثية والأكاديمية لتوليد الأدلة المتعلقة بالسياق المحلي لأغراض الدعوة، أو إطلاق منصات مشاركة تشمل النظم الوطنية والقطاع الخاص. وستجري مواءمة الجهود مع العمل الذي يقوم به شركاء الأمم المتحدة لضمان الاتساق وتعظيم أثر المبادرات المشتركة لتعزيز القدرات.

مشاركة محلية أقوى في منصات التنسيق الوطنية

يعمل المكتب القطري في **الفلبين** مع المجتمعات المحلية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية لوضع برامج وطنية للوجبات المدرسية الوطنية أكثر شمولا واستدامة. واستكمالا لالتزامات الحكومة تجاه التحالف العالمي للوجبات المدرسية، يقدم **البرنامج** المساعدة التقنية لمجموعات مثل الفريق العامل التقني المشترك بين الوكالات المعني بالوجبات المدرسية، وفرقة العمل المعنية بالأمن الغذائي في بانغسمورو، وذلك من أجل توليد أدلة محلية ذات صلة بالسياسات يمكن الاسترشاد بها في تصميم البرنامج الوطني الشامل للوجبات المدرسية بالمنتجات المحلية بحلول عام 2030. ومن خلال الدعم المقدم من صندوق التحول لتغيير الحياة، يؤدي **البرنامج** دورا تحفيزيا عن طريق ربط أصوات المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة المحلية ومعارفها وخبراتها مع الجهات الفاعلة المؤسسية بغية تعزيز الحلول ذات القيادة المحلية وتقديم وجبات مدرسية صحية ومغذية.

النَّهج التشاركية والشمول المنهجي

45- سيعزز **البرنامج** قيادة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية ومشاركتها في عملية صنع القرار على جميع المستويات، بما في ذلك الحوارات المتعلقة بالسياسات الوطنية (على سبيل المثال بشأن الأمن الغذائي والحماية الاجتماعية)، وعمليات التنسيق التي تقوم بها الأمم المتحدة (على سبيل المثال خطط الاستجابة الإنسانية والتحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة)، والمنصات العالمية (على سبيل المثال لجنة الأمن الغذائي العالمي أو مواصلة التمكين والقيادة في المجموعات الإنسانية). وتماشيا مع "ثورة المشاركة" في الصفقة الكبرى، سيواصل **البرنامج** الدعوة إلى إدخال إصلاحات – مثل دعم السفر المرن، وخدمات الترجمة، والتمويل المرن مثل الأموال المجمعة – التي تزيل الحواجز وتعلي الأصوات المحلية.

تمكين الإجراءات ذات القيادة المحلية من خلال المجموعات الإنسانية

في **موزامبيق**، وفي أعقاب إعصار إيداي في عام 2019، قامت مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ بإعادة تأهيل ست محطات بث مجتمعية متضررة – وهي محطات موثوقة تمتلكها المجتمعات المحلية وتمثل المصدر الوحيد للمعلومات باللغات المحلية. وبعد ذلك أنشأت اتحادا للمذيعين المجتمعيين وقدمت التدريب على تركيب المعدات وتشغيلها للاستعداد لحالات الطوارئ في المستقبل. ومكّن هذا الاستثمار من تقديم استجابات محلية بالكامل في حالات الطوارئ أثناء الأزمات اللاحقة.

نماذج الشراكات السريعة الاستجابة والتمويل المرن

46- سوف يتعاون **البرنامج** مع الجهات المانحة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والقادة في مجال التمويل المبتكر من أجل تبسيط العمليات المالية وتوسيع نطاق حصول الجهات الفاعلة المحلية على التمويل المرن والمتعدد السنوات. ويشمل ذلك تكييف أدوات مثل الصناديق المجمعة القطرية، وتعزيز التمويل التدرجي لإدماج المنظمات المحلية الصغيرة وتجريب مرافق المنح الصغيرة التي تديرها الأمم المتحدة والمخصصة للشركاء المحليين. وسيدعو **البرنامج** إلى معايير أهلية ذات طابع محلي، مثل تبسيط متطلبات تقديم العروض والإبلاغ، ومنافذ تمويل مشتركة بين الوكالات ومكرسة لدعم الجهات الفاعلة المحلية.

المساءلة المتبادلة وتقاسم المخاطر

47- سيعمل **البرنامج** مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والجهات المانحة والشركاء الآخرين من أجل تنسيق عمليات العناية الواجبة وإدارة المخاطر والإبلاغ؛ والقضاء على الازدواجية؛ وتكييف العمليات وتوقعات الامتثال لتتناسب مع حجم وقدرات الجهات الفاعلة المحلية. ومن خلال التقييمات المشتركة وتعزيز القدرات المشتركة، سيعزز **البرنامج** المساءلة المتبادلة والشفافية

والاعتراف بمساهمات الجهات الفاعلة المحلية في التقارير العالمية، مما يساعد على تفكيك الحواجز النظمية وينشئ نظام استجابة إنسانية أكثر كفاءة وشمولا.

تيسير الوصول إلى منصات التنسيق والموارد المشتركة

في عام 2024، بدأ **البرنامج** شراكة استراتيجية مع اتحاد المنظمات غير الحكومية الصومالية لتعزيز المنظمات المحلية وتعزيز شراكات أكثر شمولا على نطاق **الصومال**. وركزت المبادرة المستمرة لمدة عامين، والمدعومة بمساهمات بلغت 000 100 دولار أمريكي في عام 2024 و000 200 دولار أمريكي في عام 2025، على توسيع نطاق الوصول إلى منصات التنسيق، وتعزيز تعلم الأقران من الأقران بين المنظمات غير الحكومية المحلية، وتوسيع نطاق قاعدة شركاء **البرنامج** من خلال المشاركة المستهدفة مع المنظمات التي تقودها النساء والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية والشباب وغيرهم. وبحلول نهاية عام 2024، كان اتحاد المنظمات غير الحكومية الصومالية قد رسم خرائط الشركاء المتعاونين المحليين بحسب الولاية (مثل المساواة بين الجنسين وإدماج منظور الإعاقة والشمول الاجتماعي) واحتياجات تعزيز القدرات. وأدى هذا التواصل إلى زيادة بنسبة 10 في المائة في عدد الشركاء المتعاونين مع **البرنامج** المسجلين مع اتحاد المنظمات غير الحكومية الصومالية، مما عزز وصولهم إلى شبكات التنسيق والدعم المؤسسي.

تقاسم المخاطر والمساءلة المتبادلة

48- سيعمل **البرنامج** على النهوض بجدول أعمال إضفاء الطابع المحلي إلى جانب التمسك بالمبادئ الإنسانية ومعايير الضمان العالمي.[50] ويلتزم **البرنامج** بتوليد الأدلة بشأن كفاءة وجودة المكاسب الناتجة عن شراكات أقوى مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. ومن خلال القيام بذلك، سيقوم **البرنامج** بقياس مخاطر التوسع في هذه الشراكات مقابل تبعات تأخير أو تجنب المشاركة. وقد يؤدي عدم الاستفادة من المعارف والشبكات وآليات التنسيق المحلية إلى تقويض قدرة **البرنامج** على تعزيز الحلول المستدامة المحلية التي تلبي احتياجات الأمن الغذائي والتغذية للأشخاص الذين يصعب الوصول إليهم.

49- وينطوي إضفاء الطابع المحلي على مخاطر، بما في ذلك في ما يتعلق بالحماية والمساءلة والتدليس والفساد والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وإساءة استعمال السلطة. وبالإمكان التخفيف من هذه المخاطر من خلال التخطيط والمشاركة بشكل استباقي ومحدد السياق مع الشركاء، وتطبيق القيم الأخلاقية **للبرنامج** ونظامه القوي لإدارة المخاطر.[51] ويوجه هذا الإطار التعاون في تحديد المخاطر المحددة السياق وتقييمها وإدارتها، سواء كانت استراتيجية أو تشغيلية أو ائتمانية أو مالية.[52، 53]

50- ومن المتوقع أن تقوم جميع الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول، المحلية والوطنية، إلى جانب الشركاء التمكينيين الدوليين، بفحص تقاسم المخاطر والالتزام بها. وستساعد تقييمات المخاطر الشاملة والمشتركة البرنامج وشركاءه، بما في ذلك الجهات المانحة، على إدارة المخاطر بشكل استباقي من خلال تحديد سياق مدى تقبل المخاطر لدى كل منها وموازنة ذلك مع تقاسم المخاطر.

- *المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص الذين يخدمهم **البرنامج***. يخضع **البرنامج** للمساءلة أولا وقبل كل شيء أمام الأشخاص الذين يخدمهم.[54] وسيعطي **البرنامج** الأولوية للاستجابات الفعالة في الوقت المناسب من دون المساس بسلامة وكرامة الأشخاص المتضررين، مع التمسك بالهدف الشامل المتمثل في "عدم إلحاق الضرر". ويقر **البرنامج** بأن بعض الجهات الفاعلة المحلية قد تعزز عن غير قصد التحيزات الاجتماعية والثقافية أو الممارسات الإقصائية، أو قد تواجه قيودا تشغيلية تزيد من خطر عدم التنفيذ. وسيتم التخفيف من هذه المخاطر من خلال اختيار الشركاء بعناية، بالاسترشاد

[50] معيار الضمان العالمي 4: الحفاظ على الاستقلالية التشغيلية.

[51] "سياسة إدارة المخاطر المؤسسية لعام 2018" (WFP/EB.2/2018/5-C)

[52] المرجع نفسه.

[53] يحدد نظام إدارة المخاطر في **البرنامج** أربعة أنواع من المخاطر: الاستراتيجية، والتشغيلية والائتمانية والمالية.

[54] "سياسة **البرنامج** بشأن الحماية والمساءلة". (WFP/EB.2/2020/4-A/1/Rev.2).

بتحليلات السياق والتحليلات الاجتماعية والثقافية. وفي الحالات التي قد تتقوض فيها المبادئ أو المعايير، يجوز **للبرنامج** تعديل المشاركة أو تعليقها أو إيقافها، بما يضمن التوازن بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية عند الضرورة.

- *المخاطر التي يتعرض لها شركاء **البرنامج** المحليون والوطنيون.* يقر **البرنامج** بأن الجهات الفاعلة المحلية والوطنية غالبا ما تعمل في ظل مخاطر مرتفعة، ولا سيما في المناطق غير الآمنة أو التي يصعب الوصول إليها. وسيحافظ **البرنامج** على حوار مفتوح مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية وسيقدم التدريب والموارد من أجل تعزيز سلامة وأمن الشركاء. وسيستكشف سبل تبادل القدرات والمسؤوليات والمخاطر. كما تواجه الجهات الفاعلة المحلية مخاطر ناجمة عن آليات التمويل القصير الأجل غير المستجيب أو غير المتسق، وعن زيادة الحواجز المرتبطة بإجراءات العناية الواجبة والفحص المشترك. وسيتطلب التصدي لهذه التحديات، وضمان النزاهة ومنع تضارب المصالح في قرارات الشراكة، التعاون مع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية لمواءمة النُهج وتنسيقها.
- *المخاطر التي يتعرض لها **البرنامج** والشركاء الدوليون.* يجب على **البرنامج** ضمان أن تحافظ آليات المساءلة على النزاهة المالية والشفافية والاستجابة والرصد السليم والحوكمة. وسيعمل مع الشركاء لضمان مرونة عمليات سير الأعمال وملاءمتها للسياق، مع الالتزام بالمعايير الدولية لإدارة المخاطر. وستتم إدارة خطر التأثير الخارجي أو الضمني على اختيار الشركاء[55] من خلال تحليلات مشتركة و/أو مستقلة مراعية لظروف النزاع وتقييمات مصممة خصيصا للمخاطر والحالات المحتملة لتضارب المصالح، بما يضمن عدم إدارة المخاطر فحسب، بل أيضا تقاسمها على نطاق المنظومة.

51- وسيتوقف نجاح سياسة إضفاء الطابع المحلي على بناء تفاهم مشترك بشأن المستويات المقبولة من المخاطر والتوصل إلى توافق بشأنها، ولا سيما في ما يتعلق بالشراكات الجديدة. كما يتطلب أيضا آليات محددة بشكل جيد ومرنة لإدارة الأموال "العابرة"، والتكاليف العامة المشتركة، وترتيبات التمويل المتعدد السنوات أو ترتيبات التمويل المرن الأخرى مع مختلف الشركاء والجهات المانحة. وستكون قدرة **البرنامج** على تفعيل هذه الالتزامات من خلال تحديد المخاطر والتخفيف منها وإدارتها بشكل مستهدف ومشترك على جميع المستويات أمرا أساسيا لإحراز تقدم في إضفاء الطابع المحلي.

التنفيذ

52- تقترن السياسة بخطة تنفيذ محددة التكاليف، تحدد الإجراءات الحاسمة المطلوبة لتحقيق الأهداف المتعلقة بالرصد وتوليد الأدلة وإدارة المخاطر وتأمين المخصصات المالية الكافية، بما في ذلك من خلال إعطاء الأولوية لإضفاء الطابع المحلي في ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية. وستدعم هذه الجهود مجتمعة **البرنامج** في نقل برامجه إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية.

53- وسيتم استعراض السياسة من خلال تقييم مستقل يجرى بعد مرور ما بين أربع وست سنوات من الموافقة عليها. وسيُسترشد بنتائج التقييم في مواصلة تنفيذ السياسة وأي تحديثات لاحقة لها.

[55] من الحكومات الوطنية، أو سلطات الأمر الواقع أو الجهات المانحة.